الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تشكيل مجلس إدارة «الكوت» للمشاريع الصناعية

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية أنه تم تشكيل مجلس إدارة الشركة، حيث تم تعيين محمد أحمد حسين في منصب رئيس مجلس الادارة ونواف ارحمه نائبا للرئيس. وقالت الشركة، في بيان نشر على موقع البورصة أمس، ان أعضاء مجلس ادارة الشركة هم: محمد ابل، مبارك الحمدان، عثمان الزاحم وصقر الغانم، ونواف معرفي. وذكرت ان مجلس ادارة الشركة قرر تعيين طارق الكندري رئيسا تنفيذيا للشركة اعتبارا من 1 فبراير 2019، وتعيين علي بهبهاني أمين سر مجلس الادارة.

على هامش تدشين البنك أول مؤتمرات المحللين الماليين للشركات المدرجة في بورصة الكويت

الصقر: «الوطني» سيعزز أعماله في مصر والسعودية خلال 2019

مصطفى صالح

دشن بنك الكويت الوطني أول مؤتمرات المحللين للشركات الكويتية المدرجة في السوق الأول ببورصة الكويت والبالغ عددها 19 شركة والملتزمة بعقد اجتماعات دورية للمحللين عقب إعلان النتائج المالية ربع السنوية ونشرها للمستثمرين.

حضر الاجتماع كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة عصام الصقر، ورئيس المجموعة المالية جيم ميرفي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين أمير حنا.

وأعلن البنك أمس عن نتائج الاجتماع على موقع البورصة.

ويقول الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني عصام الصقر، إن أداء المجموعة في 2018 يمثل استمرارا لقوة اتجاهات الأداء التشغيلي الذي تميز البنك به على مدى السنوات الماضية.

ويضيف الصقر، أن تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة العملاء من أهم الدعائم الرئيسية التي ساهمت في مواصلة تسجيل تلك الأرباح القوية عاما بعد الآخر، حيث واصل «الوطني» التركيز على تحقيق الدخل من الأنشطة المصرفية الرئيسية مع تطبيق ضوابط صارمة للتحكم في التكاليف، وقد حقق البنك نتائج مالية جيدة في نهاية 2018، حيث بلغ صافي الربح 370,7 مليون دينار بنهاية العام بارتفاع 15٪.

مساهمة القطاعات بالأرباح

وبالحديث عن القطاعات التي ساهمت في نمو أرباح «الوطني» خلال 2018، يقول: «ساهمت معظم قطاعاتنا الرئيسية في صافي ربح المجموعة، ففي الكويت سجلنا نموا قويا في قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وعلى صعيد عملياتنا الخارجية، تمكن هذا الجانب من أعمال السوق المحلي، وهو الأمر الذي سندعمه من خلال تنمية أنشطة بنك بوبيان، المصرف الإسلامي التابع للمجموعة».

ويضيف: «اما خارج النطاق المحلي، فما زلنا حريصين على اقتناص الفرص مع التركيز على ترسيخ بصمتنا في الأسواق التي نتواجد بها وتعزيز مكانتنا في الأسواق الرئيسية وبناء أسس تدعم النمو المستقبلي، حيث نركز على سوقين بالتحديد هما مصر والسعودية، ففي مصر نرغب في توحيد أعمالنا بها ومواصلة مسيرة النمو التي شهدناها مؤخرا في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي الطموح الذي تسعى الحكومة المصرية إلى تطبيقه».

ويتابع: «أما في السعودية، فسوف نسعى إلى تنمية قاعدة العملاء بعد افتتاح فرعين جديدين في الرياض والدمام، وفي ذات الوقت، نشعر بمزيد من التفاؤل تجاه شركة الوطني لإدارة الثروات وهي أحدث الشركات التابعة للمجموعة والحاصلة على ترخيص من هيئة السوق المالية لمزاولة انشطتها في السوق السعودي، في ظل استهدافنا للتوسع في هذا السوق المربح اعتمادا على الخبرات الواسعة للفريق المهني لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وبدعم من الذراع الاستثمارية للمجموعة المتمثل في شركة الوطني للاستثمار».

عصام الصقر

9٪ مساهمة «الوطني ـ مصر» في أرباح 2018

«الوطني» هدفه المحافظة على مكانة ريادية وحصة مهيمنة بالسوق المحلي

ميرفي: لا نتوقع زيادة في رأس المال خلال العام المقبل

40٪ من أرباح المجموعة مصدرها العمليات الخارجية

زيادة رأس المال

من جانبه، يقول رئيس المجموعة المالية في البنك الوطني جيم ميرفي: «لا نتوقع زيادة في رأس مال البنك خلال العام الحالي، حيث لا نخطط للقيام بذلك خلال هذه المرحلة، وعند تحديدنا لمعدل التوزيعات قمنا بالطبع بموازنة توقعاتنا وفقا لمجريات الأمور خلال السنوات المقبلة، ولدينا قناعه انه بالنظر إلى النمو المتوقع لأنشطة وربحية المجموعة في المستقبل، فان رأس المال الذي نحتفظ به يعد كافيا لدعم احتياجات خطة النمو المستقبلي».

وذكر انه بالاضافة الى التنوع الجغرافي، يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة فريدة على مستوى كل البنوك الكويتية من خلال عمله في المجال المصرفي التقليدي والاسلامي على حد سواء.

وأضاف: «بالنظر إلى مجمل استراتيجية التنويع وآثارها المنعكسة على الأرباح، فان حوالي 40٪ من أرباح المجموعة في العام 2018 كان مصدرها العمليات الخارجية والاسلامية مجتمعة، بما يؤكد الدرجة العالية من المرونة وقوة ايرادات المجموعة».

رفع الفائدة

وحول اتجاهات أسعار الفائدة في الكويت وإذا ما كان بنك الكويت المركزي سيتتبع خطى الولايات المتحدة خلال 2019، يقول ميرفي: «لم نقم بافتراض أي زيادة في معدلات الفائدة خلال 2019، ومن الواضح أن هذا الرأي يتغير من فترة لأخرى، إلا أننا نتحدث الآن عن الأساس الذي اعتمدناه والقائم على افتراض عدم رفع أسعار الفائدة خلال 2019، ولكنه يصعب حاليا تحديد إذا ما كان «الفيدرالي الاميركي» سيرفع الفائدة بواقع مرة أو مرتين، وهل سيقوم «المركزي» باتباعه بخطوة مماثلة».

179,7 مليون دينار مخصصات 2018

ذكر ميرفي أن اجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة عن الفترة المنتهية في ديسمبر 2018 بلغ ما قيمته 179,7 مليون دينار من ضمنها 169,3 مليون دينار مخصص خسائر ائتمان و10 ملايين دينار مخصص خسائر انخفاض القيمة لشركة زميلة او يحتفظ من خلال احدى الشركات التابعة للمجموعة.

وقد بلغت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 34,3 مليون دينار في الربع الرابع من العام 2018 مقابل 51,5 مليون دينار في الربع الثالث من العام 2018، ومقابل 41,9 مليون دينار في الربع الرابع من العام 2017.

مبنى البنك الوطني الجديد

الصقر: لا نخطط لأي استحواذات أو رفع حصتنا في «بوبيان» حالياً

ردا على سؤال عن عمليات الدمج والاستحواذ، واذا ما كان لدى «الوطني» خطط للقيام بأي أنشطة استحواذ خلال 2019، يقول الصقر: «لا نخطط لأنشطة توسعية في الوقت الحاضر، فلا نخطط لعمليات استحواذ وليست لدينا خطط على هذا النحو في 2019، وما أقدمنا عليه في 2018 هو توسعة نشاط إدارة الثروات في السعودية وهو الأمر الذي لن يكون له تأثير على رأسمال المجموعة، وبخلاف ذلك، لا توجد خطط للتوسع في الوقت الحاضر».

وفيما يخص عدم قيام «الوطني» بزيادة حصته في «بوبيان»، يقول: «إذا اتيحت لنا الفرصة لزيادة حصتنا في بنك بوبيان سنقدم على ذلك، ولكن هناك بعض الأمور التنظيمية، حيث يتعين علينا الحصول على إذن من الجهات الرقابية، بالإضافة إلى ما اذا كان هناك أي أسهم ليتم عرضها علينا لشرائها، وحتى الآن نراقب الموقف عن كثب، ولا توجد أي خطط قيد الاعداد على هذا الصعيد. وأعتقد أنه خلال السنوات القليلة المقبلة قد تتاح لنا فرصة القيام بذلك، إلا أنه لا يوجد تغيير في ملكيتنا في بنك بوبيان حتى الآن».

البنك سيستمر في افتتاح فروع جديدة وطرح العديد من المنتجات

«بوبيان» يستهدف نمواً بـ 14٪ خلال 2019

باهي أحمد

قال الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد إن 2018 كان عاما جيدا بالنسبة للبنك، حيث حقق صافي ربح بمبلغ 56,1 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 18٪.

وأوضح الماجد في مؤتمر المحللين للبنك أمس، أن محفظة التمويل وودائع العملاء حققتا نموا كما استمرت عائدات البنك على متوسط الأصول ومتوسط حقوق الملكية في اتجاه تصاعدي بينما انخفضت نسبة التكاليف إلى الإيرادات في البنك إضافة إلى ارتفاع الحصة السوقية للبنك في التمويل إلى ما يقارب 8,6٪ مقارنة بـ 7,9٪ في العام الماضي.

وقال: «إن نجاحنا هو ثمرة تنفيذ استراتيجية البنك «بوبيان 2020 » والتي تركز على النمو في السوق المحلي وطرح منتجات وخدمات جديدة وزيادة نسبة رضا العملاء».

وأشار إلى أنه تم افتتاح الفرع رقم 42 وأن البنك سيستمر في افتتاح فروع جديدة لزيادة حصته السوقية على مستوى الشرائح المستهدفة، حيث تم طرح العديد من المنتجات والخدمات الجديدة التي تقدم لأول مرة في السوق الكويتي من قبل البنك.

عادل الماجد

الماجد: إستراتيجية «بوبيان 2020» تركز على النمو في السوق المحلي

وأوضح أن المؤشرات الاقتصادية تظل إيجابية للكويت وذلك في ظل تعافي أسعار النفط منذ العام الماضي والنمو المتوقع في ائتمان الشركات وترسية عقود المشاريع المدعومة برؤية 2035، كما أن البيئة التي تتمتع بمعدلات فوائد منخفضة ستفيد النمو في 2019 في ظل وجود ثقة من المستهلكين ونمو التوظيف علاوة على الزيادة المؤخرة في الحدود القصوى للقروض والتي أقرها بنك الكويت المركزي.

بدوره أكد رئيس المجموعة المالية لبنك بوبيان محمد ابراهيم أن النمو في 2019 سيكون مشابها للغاية للنمو في 2018 من حيث نمو محفظة القروض، وأن تقديرات البنك للنمو تتراوح بين 11٪ و14٪، وغالبا ما ستتبع الإيرادات ذات النحو حيث إن غالبية الإيرادات تأتي من العمليات الأساسية بما في ذلك إيرادات الرسوم والعمولات لذلك، فغالبا ما ستتبع الإيرادات نمطا مماثلا لنمو الإيرادات في 2018 كما قد يتراوح نمو صافي الأرباح بين 16٪ و18٪ ويعد ذلك أيضا نمطا مشابها للغالبية للأنماط السابقة لبنك بوبيان.

وأضاف أن شريحة الأفراد في الكويت حققت نموا بنسبة بلغت 7٪ العام الماضي، متوقعا نمطا مماثلا للغاية في العام الحالي، كما توقع أن تزيد هذه النسبة لتصل إلى 8٪ أو 9٪ مدعومة في ذلك بالتغير الأخير في تعليمات البنك المركزي بخصوص القروض الاستهلاكية.

وأوضح أن الزيادة في صافي إيرادات التمويل خاصة في الربع الأخير من العام الماضي جاءت بسبب النمو في حجم محفظتي الأفراد والشركات بالإضافة إلى الحفاظ على هامش البنك، حيث بلغ 3,02٪ في عام 2018، على الرغم من ذلك فقد قام البنك بإعادة التصنيف في البيانات المالية لعام 2018 حتى يتم تصنيف إيراداتنا من الصكوك كجزء من صافي إيرادات التمويل.

موزعة بين 15٪ لبيت التمويل و8٪ لـ «المتحد»

«هيرميس»: 23٪ حصة «بيتك» و«الأهلي المتحد» من الإقراض بعد الاندماج

محمود عيسى

قالت مجموعة «هيرميس» المصرفية الاستثمارية إن جدوى صفقة الاندماج بين بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبنك الأهلي المتحد سوف تكون لها مزايا عديدة، فبالاضافة إلى دخول «بيتك» إلى أسواق جديدة لا يعمل فيها حاليا مثل مصر والمملكة المتحدة والإمارات، قدرت «هيرميس» ان تبلغ الحصة السوقية للكيان المصرفي الجديد من الإقراض نحو 23٪ موزعة بين 15٪ لبيت التمويل الكويتي، و8٪ للبنك الأهلي المتحد، مقارنة مع 27٪ لبنك الكويت الوطني (بما في ذلك بنك بوبيان التابع له) على الرغم من أنه سيشكل أكبر البنوك في الكويت من حيث الأصول متقدما قليلا على البنك «الوطني».

أما بالنسبة لتوقعات الاقتصاد في التكاليف، قدرت «هيرميس» ان يكون الوفر بنحو 30٪ من الكيان المستهدف، متوقعة ان يكون العائد على حقوق الملكية للكيان المدمج البالغ 12٪ تقريبا أقل من نظيره البالغ 14٪ لاسهم «بيتك» في العام 2020.

ولفتت «هيرميس» إلى ان دخول البنوك الاسلامية الكويتية الى السوق خلق امام «بيتك» بيئة تشغيلية اكثر تحديا في السوق المحلي فيما يتعلق بخطط التوسع والحصة السوقية.

وقالت ادارة «بيتك» انها وجدت البنك الأهلي المتحد هو الأفضل، علما ان عمليات الاندماج والاستحواذ في الكويت صعبة بسبب هياكل المساهمة للبنوك التي تخضع لسيطرة عائلات مختلفة على البنوك، وفي الوقت ذاته فان مساهمين مشتركين يمتلكون حصصا في كل من «الأهلي المتحد» و«بيتك».

يذكر ان مجلس إدارة كل من بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد وافقا من حيث المبدأ على نسبة مبادلة تبلغ 2,326 سهم من الأهلي المتحد مقابل سهم واحد من بيت التمويل الكويتي.

وبعد ما يقرب من 8 أشهر من كشف بيت التمويل للمرة الاولى النقاب عن هذا الموضوع، وهذا يعني تقييم سهم الأهلي المتحد بعلاوة 15,5٪ على سعر إغلاق السهم يوم الخميس وبمكرر السعر الى القيمة الدفترية يبلغ 2,0X على أساس القيمة الدفترية للبنك الأهلي المتحد في سبتمبر 2018. ويبدو هذا تقريبا مكررا معتدلا مقابل العائد على حقوق المساهمين في «الأهلي المتحد» للاشهر التسعة الاولى من 2018 وبنسبة 17٪.

وحسب الإفصاحات الصادرة عن كل من البنكين تفيد بأنهما سيبدآن الدراسة النافية للجهالة او العناية الواجبة بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة. وستحتاج الصفقة أيضا إلى موافقة مساهمي البنكين وموافقة البنك المركزي وهيئة اسواق المال في كلا البلدين، ومن المتوقع أن تستغرق العملية الشاملة وتبادل الأسهم ما لا يقل عن 4 ـ 5 أشهر من الآن.